



**بناء قدرات المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الانسان
العراق**

تقرير الخطوات التالية

الشبكة الدولية لحقوق الانسان

شباط 2005

الملخص التنفيذي

هذا التقرير الذي أعدته الشبكة الدولية لحقوق الانسان كتب حول برنامج بناء قدرات وتقييم احتياجات تم تنفيذه في ديسمبر (كانون الأول) 2004 في عمان مع مدافعين عن حقوق الانسان في العراق من مختلف القطاعات (من الناشطين الافراد ومن أعضاء المنظمات غير الحكومية).

يبين هذا التقرير النتائج والتوصيات التي نشأت عن عملية النقاش في عمان. ورغم أنه أعد لوزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بصفتها الممول لبرنامج عمان، فقد كتب أيضا مع أخذ الجهات الفاعلة الأخرى بالاعتبار. وهذا لا يشمل فقط المانحين أو المنفذين المنخرطين في دعم منظمات حقوق الانسان غير الحكومية في العراق، وإنما يهدف الى المساهمة في نقاش أوسع فيما بين المنظمات غير الحكومية العراقية بخصوص مساهماتها الخاصة في تطوير قدراتها.

ان الدعم لبناء القدرات في مجال حقوق الانسان للمنظمات غير الحكومية في العراق مطلوب ومتوقع من المانحين المتعددي الاطراف والثنائي الاطراف وكذلك من مجتمع حقوق الانسان الاقليمي والدولي. ومع ذلك، وحتى يحقق هذا الدعم تأثيرا ايجابيا ويعطي نتائج مستدامة، فلا بد من تطبيق الدروس الرئيسية المستفادة من أوضاع مماثلة في أماكن أخرى.

يبين التقرير العملية التي بموجبها تم اختيار مدافعين عن حقوق الانسان في العراق من مختلف القطاعات للمشاركة في برنامج عمان، كما يحدد الخصائص الرئيسية للإطار الذي يعملون ضمنه. وقد صممت التوصيات للتصدي للاحتياجات الجوهرية والاساسية التي تم تحديدها في النقاشات الناتجة عن ذلك.

وهذه تشمل مبادئ توجيه عملية تقديم الدعم في هذا الاطار، وكذلك أمثلة للعمليات او الآليات التي يمكن بواسطتها ضمان احترام هذه المبادئ. كما تم ابراز ضرورة التنسيق المفيد مع الحاجة الى تقوية المصدقية (فيما يتعلق بحقوق الانسان) لكل من المانحين والمنظمات غير الحكومية المستفيدة. كما أن الدعم مطلوب لاستراتيجيات الامن ومصمم للمسائل الاخرى التي يواجهها المدافعون عن حقوق الانسان في العراق على أرض الواقع. هناك حاجة لضمان الملكية العراقية لبرامج الدعم الدولية تلك واحترام حق المشاركة في تطوير وتنفيذ مثل هذا الدعم. ان عملية بناء الشبكات (التشبيك) العراقية هي أولوية مع مقاربات منتظمة ومنسقة نحو عمليات التدريب على حقوق الانسان المطلوبة الآن.

شبكة حقوق الإنسان الدولية

Glenboy House, Oldcastle, Co Meath, Ireland

<http://www.ihrnetwork.org>

Info@ihrnetwork.org

قائمة المحتويات

- (1) الهدف.
- (2) العملية.
- (3) التحديات والفرص.
- (4) التوصيات الاولية.
 - 1-4 التنسيق.
 - 2-4 مصداقية المانحين.
 - 3-4 مصداقية المنظمات غير الحكومية.
 - 4-4 اهتمامات أمنية.
 - 5-4 الدعم المصمم خصيصا.
 - 6-4 حق المشاركة.
 - 7-4 تشكيل شبكات المنظمات غير الحكومية.
 - 8-4 تنسيق التدريب والمواد.
- (5) الخاتمة.

ترغب الشبكة الدولية لحقوق الانسان أن تقدم شكرها وتقديرها لمساهمات كل من:
فريق مسهلي البرنامج.
أشخاص المنظمات غير الحكومية الإقليمية.
المؤلفين الذين قدموا موافقات حقوق طبع للمواد المستخدمة في البرنامج.
المركز الوطني الأردني لحقوق الانسان.
المركز الثقافي البريطاني (مانشستر وبغداد).
وكذلك الدعم المقدم من كل من:
وزارة حقوق الانسان (الوزير بختيار أمين، بان جميل يوسف، وداني بياع)
والانسة آن كلايود (MP) والباحثتين نيكول بيشت وسارة مونثغومري.

1- الأهداف:

في صيف 2004، وجهت الدعوة الى الشبكة الدولية لحقوق الانسان من قبل مكتب المبعوث الخاص لرئيس الوزراء حول حقوق الانسان في العراق ووزارة حقوق الانسان العراقية لبحث خيارات بناء القدرات مع منظمات حقوق الانسان غير الحكومية والناشطين في المجتمع المدني العراقي. والهدف الاجمالي هو تقوية قدرة المنظمات غير الحكومية العراقية الأهلية التي أسست لدعم وحماية حقوق الانسان للعراقيين والتسهيل عليهم في تحديد مجالات الدعم المستقبلي.

لقد تم الاتفاق في خريف 2004 أن تقوم الشبكة الدولية لحقوق الانسان بتصميم وتسهيل الخطوة الاولى في عملية بناء قدرات تشاركية والمساهمة في المباحثات حول كيف يجب القيام مستقبلا بعملية بناء القدرات بواسطة الأطراف الأخرى.⁽¹⁾

تم عقد برنامج أولي مدته اربعة ايام في عمان – الأردن خلال الفترة 10-13 كانون الأول 2004 بحضور 28 ممثل منظمة غير حكومية من العراق والمنطقة العربية مع فريق من المسهلين الدوليين وضيوف تمت دعوتهم يمثلون وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان غير الحكومية الدولية وممثلين للجهات المانحة. تفاصيل برنامج عمان متوفرة على موقع الشبكة الدولية لحقوق الانسان على الانترنت.⁽²⁾

قامت الشبكة الدولية لحقوق الانسان بتصميم عملية نقاش عمان بصورة شجعت المشاركين والعدد الكبير من المتقدمين للبرنامج على تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم بخصوص الدعم. وبناء على عملية عمان حتى تاريخه، يوصي هذا التقرير بالطرق التي يمكن بواسطتها تصميم الدعم ليعطي أكبر تأثير ايجابي في مجال حقوق الانسان – تحديد الخيارات للخطوات القادمة.

لذا، فإن هذا التقرير الموجه الى مجموعة الفاعلين العراقيين والاقليميين والدوليين الذين يقومون بدراسة وتخطيط والاستمرار في تقديم الدعم الى منظمات حقوق الانسان غير الحكومية العراقية. وكخطوة أولية في عملية مستمرة، فإن برنامج عمان لم يقصد به الحصول على اجماع جميع المشاركين. وبينما يبني هذا التقرير على النقاشات والتغذية الراجعة التي قدمتها جميع الاطراف المعنية الرئيسة في عملية عمان، فإن المسؤولية عن محتوى التقرير تقع على عاتق الشبكة الدولية لحقوق الانسان.

¹ الفريق الأساسي للشبكة الدولية لحقوق الانسان يضم كلا من باتريك توومي (مدير البرنامج)، وشين كيليهير (باحثة)، وماري دافيل (ادارة، ايرلندا)، وميس خليفات (ادارة، الأردن).

² المواد الرئيسة المعدة للعملية التشاركية في عمان متوفرة على الموقع: <http://www.ihrnetwork.org/> وذلك مثل الدعوة لتقديم طلب التي تم توزيعها للبرنامج، ونموذج طلب مشاركة، ومواد للقراءة المسبقة (لمحة عامة)، ومخطط عام للبرنامج، والمسهلين (لمحة عامة)، ونموذج تقييم. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات من: info@ihrnetwork.org.

يبين القسم (2) الخطوات الرئيسية في العملية التي تؤدي الى برنامج عمان وخلالها. والقسم (3) يبين التحديات والفرص التي حددها المشاركون. والقسم (4) يجمع معا التوصيات التي قد تساعد في التخطيط المستقبلي للبرنامج.

2- العملية: ما هي المشاركة المجدية؟

بناءً على الدروس التي قامت الشبكة الدولية لحقوق الانسان بتحديددها من مواقع نزاع أخرى فإن تصميم وتقديم جميع جوانب البرنامج قد تم استنادا الى عدد من المبادئ الأساسية. وكما سنلاحظ في القسم (4) التوصيات، فإن المشاركة المجدية أو المفيدة هي قضية مركزية للدعم المستقبلي وذلك كوسيلة لحفز التغيير وكهدف بحد ذاتها. وإن إدراك ذلك له مضامين عملية بما في ذلك التخصيص المستقبلي للموارد.

لقد تم اتخاذ الخطوات التالية لضمان الى أكبر قدر ممكن من مشاركة ممثل عن مختلف شرائح المجتمع المدني العراقي في البرنامج. بالإضافة الى ذلك فقد تم اتخاذ هذه الخطوات لزيادة المشاركة الى أقصى حد ممكن في البرنامج وبالتالي وثيقة الصلة بالموضوع.

تم تصميم الطلبات لإعلام المجتمع المدني العراقي عن البرنامج وضمان أن المشاركين الذين تم اختيارهم يمثلون مختلف شرائح المجتمع المدني العراقي فيما يتعلق بتخصصات حقوق الإنسان الأساسية، ونطاق الخبرة، والنوع الاجتماعي، والمنطقة.

* تم استخدام دعوة الى تقديم الطلبات لدعوة الأفراد والمنظمات غير الحكومية المعنيين في العراق للتعبير عن اهتمامهم بالمشاركة في برنامج عمان، وتم توزيع مذكرة موجزة باللغتين العربية والانجليزية عبر الشبكة الالكترونية (الانترنت)، وقوائم الخدمة ذات العلاقة (مثل مواقع الإغاثة، المختصين بحقوق الإنسان الخ) ومن خلال أكثر من 200 جهة اتصال ذات علاقة مع الشبكة الدولية لحقوق الإنسان (دولية وإقليمية ومحلية) ندعوهم فيها الى نشر الدعوة لتقديم طلبات وعلى مواقعهم على الانترنت.

وتم الطلب من منظمات الأمم المتحدة بما في ذلك UNDP (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، OHCHR (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان)، و UNIFEM (اليونيفم)، و UNHCR (المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين)، و UNICEF (اليونيسف)، و IRIN-OHCHA، و UNOPS (مكتب الأمم المتحدة لدعم البرامج) وكذلك مكتب الارتباط غير الحكومي التابع للأمم المتحدة (NGLS) وجميع نقاط الاتصال المحورية للمنظمات غير الحكومية ضمن فروع ووكالات وبرامج الأمم المتحدة لكي تقوم بنشر مذكرة الإيجاز الى الأطراف التي لهم اتصال بها في العراق،

والشيء نفسه تم طلبه من المنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك منظمة العفو الدولية (أمستي إنترناشنال) ومنظمة هيومان رايتس ووتش، والشبكة اليورومتوسطية لحقوق الإنسان وغيرها ممن له شبكات في المنطقة والعراق وكذلك وكالات التنمية التابعة للدول المانحة الرئيسية.

كما شارك أكاديميون عراقيون يعملون في جامعات داخل العراق وفي المملكة المتحدة والولايات المتحدة واستراليا في نشر الدعوة الى المشاركين وكذلك مشاريع البحث الجامعية المتعلقة بالعراق مثل مشروع هارفرد العراق للبحث والتوثيق ودراسة جون هوبكنز حول معدلات الوفيات في العراق.

على المستوى الإقليمي تم الاتصال مباشرة بجميع المنظمات غير الحكومية العربية ذات الوضع الاستشاري لدى الأمم المتحدة وتم الوصول الى المنظمات غير الحكومية الأخرى من خلال الاتصالات القائمة بينها وبين الشبكة الدولية لحقوق الإنسان في المنطقة. كما تم استخدام شبكات مؤسسات حقوق الإنسان في المنطقة بما في ذلك معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في مصر، والمعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس، للوصول الى مشاركين محتملين.

على المستوى المحلي تم مباشرة إبلاغ العشرات من الأفراد العراقيين الناشطين في مجال حقوق الإنسان، ومجموعات حقوق المرأة، والصحفيين، والنقابات العمالية، والأكاديميين، وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني العراقي عن برنامج العراق، بما في ذلك قائمة بالمنظمات غير الحكومية زودتنا بها وزارة حقوق الإنسان العراقية.

* تم إرسال نموذج طلب الى المنظمات غير الحكومية/ الناشطين في العراق من الذين عبروا عن اهتمامهم بالمشاركة في البرنامج. وقد صمم النموذج لتسهيل اختيار المشاركين النهائيين وكذلك لإعطاء دلالات مبكرة حول التحديات والفجوات الكبيرة التي حددها مقدمو الطلبات أنفسهم. يتضمن النموذج ثلاثة أجزاء: جزء يتعلق بوصف المنظمة غير الحكومية، وجزء يختص بوصف المشارك المقترح، وجزء يختص بأمثلة عن التحديات الحالية التي تواجهها المنظمة غير الحكومية. كذلك خدم النموذج في المساعدة على تحديد شريحة واسعة من المشاركين وشجع مقدمي الطلبات على تحديد المخاوف والتحديات الرئيسية التي تواجههم في عملهم حتى يكون بالإمكان وضع جدول أعمال البرنامج للتصدي لهذه التحديات والاحتياجات. وقد تنوعت الردود التفصيلية التي تلقيناها على النماذج بشكل كبير، إذ شمل بعضها إجابات واسعة وتفصيلية، بينما كانت تعبئة بعض النماذج ضعيفة. وهذا التنوع والاختلاف بحد ذاته ساعد في تحديد مسائل القدرات.

تم استلام حوالي 100 طلب مشاركة ونموذج طلب معبأ، وقامت الشبكة الدولية لحقوق الإنسان بمراجعة نماذج الطلبات والسير الذاتية المقدمة واختارت 25 مشاركاً على أساس المعايير المبينة

أعلاه. تم إرسال نسخة عن قائمة المشاركين الذين تم اختيارهم الى وزارة حقوق الإنسان العراقية والمجلس الثقافي البريطاني.⁽³⁾ تم إرسال معلومات مختصرة عن المشاركين الـ25 الذين تم اختيارهم مع ملخص للتحديات التي ذكروها الى فريق المسهلين وذلك بعد اكتمال عملية الاختيار بوقت قصير لتمكين الفريق من وضع وتحديد محتوى ورش العمل الفردية الخاصة بهم.

تم إبلاغ مقدمي الطلبات غير الناجحين بأنه لا يمكن إشراكهم في برنامج عمان، مع التأكيد على أن هذا لم يكن "حكماً" يتعلق بمؤسستهم وأنه سيتم إبلاغهم باستمرار عن برامج بناء القدرات المستقبلية وتزويدهم بنسخة من هذا التقرير والمواد الأخرى الناشئة عن برنامج عمان. كما تم التركيز بدرجة متساوية الى المشاركين أن الاختيار للمشاركة في برنامج عمان لا يشكل مصادقة من الشبكة الدولية لحقوق الإنسان أو من ممولي البرنامج. ولهذا السبب لم يتم منح أية شهادات صادرة عن البرنامج.

* كان القصد من اختيار المشاركين هو أن تكون احتمالية قيام المشاركين بتقديم صورة حقيقية للاحتياجات الحالية في جميع المجالات في العراق كبيرة بقدر المستطاع، وهكذا فقد تم اختيار عدد من المنظمات غير الحكومية الأقل تطوراً وعدد من مقدمي الطلبات الأقل تطوراً تحديداً من أجل ضمان تحقيق موازنة تمثيلية أكبر في الخبرات والمناطق الخ. بالإضافة الى أن الاتصال مع عدد من المناطق والسفر منها لم يكن ممكناً في كانون الأول 2004.

* الفترة الزمنية المسبقة: إن عملية تقديم طلبات من هذا النوع تتطلب حداً أدنى من الفترة الزمنية المسبقة لا تقل عن شهرين وتم اختيار التواريخ لتجنب التعارض مع فترة الانتخابات العراقية.

وفيما يلي لمحة عامة عن المعلومات الموجزة المتعلقة بالمشاركين العراقيين الذين تم اختيارهم:

النوع الاجتماعي:

كان هناك 18 رجلاً و7 نساء ضمن مجموعة المشاركين العراقيين البالغة 25 شخصاً، وكانت نسبة الذكور الى الإناث من مقدمي الطلبات أعلى من نسبة الذكور الى الإناث من المشاركين الذين تم اختيارهم.

المعلومات الموجزة الخاصة بالمهن والتخصصات:

³ جميع المشاركين الذين تم اختيارهم وعددهم 25 شخصاً حضروا البرنامج، ولم تكن هناك حاجة للاتصال بمن وردت أسماؤهم في القائمة الاحتياطية.

شملت مجموعة المشاركين موظفين يعملون لدى المنظمات غير الحكومية العراقية أو أفراد محلبيين تابعين لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الدولية، وأكاديميين، ومحامين، وطلاب، ومعلمين، وصحفيين، وأطباء، يعملون في منظمات كمتطوعين أو مقابل أجر أو كناشطين مستقلين في مجال حقوق الإنسان. وكان الكثير من مقدمي الطلبات (وخاصة أولئك من منطقة كردستان العراقية) ممن عندهم العديد من سنوات الخبرة من النشاط في مجال قضايا حقوق الإنسان. بالمقابل، فقد تم استلام طلبات من وسط وجنوب العراق من منظمات غير حكومية أسست في وقت متأخر يصل الى سنة 2004. في بعض الحالات تم استلام طلبات بكثير من التفاصيل من منظمات أسست حديثاً وتركز على الحاجة للحماية مقابل عدد من السنوات في الوجود تم معادلتها بالخبرة والدراية الفنية.

الخلفية الإقليمية:

تم اختيار المشاركين من جميع مناطق العراق بما في ذلك بغداد، البصرة، بابل/الحلة، الناصرية، الموصل، دهوك، أربيل، السليمانية وإن الوصول الى المشاركين المحتملين في المناطق الريفية والمدن المتأثرة بالعمليات العسكرية أثناء تشرين الثاني/ كانون الأول 2004 قد أبرز التحديات التي ووجهت في مجال الاتصالات والوصول.

الأولويات المحددة بخصوص حقوق الإنسان:

قام مقدمو الطلبات في نماذج طلباتهم بتحديد أولويات مختلفة لحقوق الإنسان لمجموعات محددة (مثل المرأة أو الطفل أو الأقليات العرقية أو الدينية) أو لقضية محددة (مثل حرية الصحافة) وغالباً على أساس خلفيتهم الشخصية – فمثلاً حقوق المرأة أثرت فقط من قبل النساء الخ. معظم الطلبات من المنظمات غير الحكومية أبرزت الأنشطة ضمن نطاق واسع من قضايا حقوق الإنسان. أثناء النقاش تم إبراز هذا من قبل بعض المشاركين على أنه ضعف – نقص في "رؤية" أو مهمة محددة بوضوح لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية العراقية. ويبدو تحديداً أن القوائم المتنوعة من أولويات المنظمات غير الحكومية لا يمكن التوصل إليها على أساس التقييم المنتظم للحاجات، وتحديد من هو النشط في التصدي لقضايا معينة الخ.

اختيار المشاركين من المنطقة العربية:

أكثر من 30 منظمة حقوق إنسان من مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجهت إليها الدعوة لتقديم طلب للمشاركة في البرنامج ومشاركة خبراتهم مع المشاركين العراقيين في عمان، من ضمنها منظمات حقوق إنسان غير حكومية في الأردن، واسرائيل/ الأراضي المحتلة، ومصر، ولبنان، وتونس. وقد تمت

دعوة جميع هذه المنظمات الاقليمية لكي تلعب دورا فاعلا في مناقشات الورشة ونقل الدروس المستفادة من منظماتهم غير الحكومية.

وكان من بين المشاركين الاقليميين الذين تم اختيارهم ممثلا عن معهد القاهرة لحقوق الانسان (أحد المراكز الرئيسية لأبحاث حقوق الانسان في المنطقة العربية) والميزان (وهو منظمة حقوق انسان غير حكومية مقرها قطاع غزة). وقد عبر عدد من المنظمات غير الحكومية الاقليمية الذين لم يتمكنوا من المشاركة في هذا البرنامج عن اهتمامهم ورغبتهم في مساعدة المنظمات غير الحكومية العراقية على المدى البعيد (انظر القسم 4 – التوصيات).

بالاضافة الى ذلك، فقد تم اتخاذ الخطوات اللازمة لاختيار الناشطين العراقيين في مجال حقوق الانسان من مختلف القطاعات لضمان أن البرنامج يوفر صفة التشاركية ويزيد الى أقصى حد ممكن من وثاقة الصلة بينه وبين الأولويات والاحتياجات التي حددها المشاركون أنفسهم. وقد شملت هذه الخطوات ما يلي:

- استخدام نموذج الطلب شكل وسيلة تتيح للمشاركين أن يحددوا مسبقا نقاط قوتهم الحالية والتحديات والاحتياجات الرئيسية لهم وكذلك التدريب المسبق الذي قدموه أو تلقوه.
- ضمان تحقيق التوازن بين جلسات البرنامج المخطط لها مسبقا والتكيف المرن حسب توجه النقاشات الاولية.
- تأكيد فريق المسهلين بعد تلقي نماذج الطلبات. فقد كان اختيار المسهلين على أساس معرفة الشبكة الدولية لحقوق الانسان بعملهم وكذلك وثافة الصلة لخلفياتهم/ مهاراتهم بالتحديات/ الاحتياجات التي حددها المشاركون العراقيون في الطلبات. وقد شمل الفريق الذي تم اختياره أكاديميين في مجال حقوق الانسان، وناشطين في المنظمات غير الحكومية من كل من ايرلندا، وبريطانيا، والأردن، وفلسطين، وسويسرا، والولايات المتحدة الامريكية. وقد تم تشكيل ثنائي بين كل مسهل دولي مع نظير له من المنطقة العربية. وقد اشترطت الشروط المرجعية وجود مسهل قائد وخصصت أدوارا معينة لكل شخص.
- وضع اللمسات النهائية على مواد القراءة المسبقة في ضوء القضايا التي طرحت في نماذج الطلبات، وارسال تلك المواد الى جميع مقدمي الطلبات الذين تم اختيارهم لضمان توفر نقاط نقاش مشتركة مبدئية في عمان.
- الجمع بين منهجيات التدريب المختلفة على أساس قدرات المشاركين، وموازنة الحاجة لتوفير أساس صلب للنقاشات وفي الوقت ذاته السماح بأقصى درجة من التفاعل.⁽⁴⁾

⁴ تم استخدام مجموعة متنوعة من أساليب التسهيل في البرنامج نفسه بما في ذلك النقاشات الجماعية بحضور كل المشاركين، والنقاشات على مستوى مجموعات صغيرة، وتحليل (SWOT)، والزيارات الميدانية والعصف الذهني وتقديرات مختصرة. بالإضافة الى ذلك، فقد أثبتت دراسات الحالة المستندة الى خبرات المشاركين المباشرة (مثل جامعة المستنصرية/ دراسة جون هوبكنز لوفيات الحرب) أنها واقعية ومباشرة، بينما تلك الدراسات الوهمية (تمرين ورشة عمل

- تم التوضيح للمشاركين أثناء عملية الطلبات وأيضاً عند بدء البرنامج حول دور المسهل (تميزه عن المدرب). كما أن جلسات الايجازات المسائية فيما بين المسهلين بينت أنه تم اجراء تعديلات ضرورية على البرنامج حتى تأخذ بالحسبان احتياجات المشاركين التي حددها المسهلون أثناء البرنامج.
- كان هناك نموذج تقييم مفصل شجع المشاركين على التعليق على طريقة عرض ومحتوى كل جلسة فردية في البرنامج.
- وقد شكل فريق الترجمة الشفهية والتحريرية وجهاز الاسناد الاداري جزءاً محورياً في المشاركة. فقد نفذ البرنامج باللغتين العربية والانجليزية بوجود ترجمة فورية. وقد تم اختيار المترجمين على أساس العمل السابق مع الشبكة الدولية لحقوق الانسان ومعرفتهم بمصطلحات حقوق الانسان والخبرات السابقة. وقد تم تزويد جميع المترجمين بمواد القراءة المسبقة للبرنامج.

طوال فترة البرنامج، تم تسهيل عملية التشبيك بواسطة جلسات مسائية اختيارية من قبل المشاركين وعدد من منظمات حقوق الانسان غير الحكومية، الدولية منها والاقليمية، وقد تم تسهيل ذلك في تقديم عملهم الى المشاركين. كما وجهت الدعوة الى مجموعة من الوكالات الدولية والمانحين العاملين على مشروع العراق للمشاركة في نقاش طاولة مستديرة في اليوم الاخير من البرنامج الذي حدد فيه المشاركون مجالات ذات أولوية فيما يتعلق بتوفير الدعم.

(3) التحديات والفرص:

كان هناك نقاش حول البيئة والظروف التي يسعى ناشطو حقوق الانسان المحليون للعمل في ظلها وقد شكل ذلك جزءاً مركزياً من برنامج عمان.

وقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً متصاعداً في عدد المنظمات غير الحكومية في العراق، بما في ذلك تلك التي أكدت تحديداً على منهج حقوق انسان في عملها. وهذا التطور شكل شرارة البدء لنقاش موسع حول المسائل المتعلقة بالتمييز بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، وبين منظمات حقوق الانسان غير الحكومية والفاعلين غير الحكوميين الاخرين والقضايا ذات العلاقة حول شرعية المنظمات غير الحكومية.

وقد تم هذا النقاش مع العلم بوجود حوالي 2000 منظمة غير حكومية مسجلة رسمياً لدى وزارة التخطيط العراقية بموجب "قانون الجمعيات رقم 45". بينما من الملائم كلية أن يكون هناك شكل ما من نظام

على حملة خاصة بقانون الانتخابات) أيضاً شهدت نقاشاً صريحاً بين المشاركين الذين تفاعلوا بصورة بناءة رغم بعض وجهات النظر التي كانت مخالفة بقوة.

التسجيل للمنظمات غير الحكومية لاغراض ضريبية وغيرها، الا أن نظام تسجيل المنظمات غير الحكومية الذي أدخلته أصلا سلطة التحالف المؤقتة تعرض للنقد من قبل البعض على أنه تهديد لجوهر وجود المنظمات غير الحكومية. الملاحظات التالية تأخذ بالاعتبار كيف يمكن التصدي لمخاوف كهذه من أجل تطوير وبناء علاقات فعالة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

ورغم توفر إجماع كبير في نقاشات عمان بخصوص التحديات والفرص الرئيسية – فإن التجارب مختلفة أو نظر إليها على أنها مختلفة بواسطة عدد من العوامل مثل المنطقة (الشمال والجنوب) والموقع (المناطق الحضرية مقابل الريفية) أو بواسطة خصائص محددة لمنظمة غير حكومية معينة. وقد أبرز هذا الخصائص الذاتية لما يشكل قوة أو ضعفا أو تهديدا أو فرصة في اطار عمل منظمات حقوق الانسان غير الحكومية. في حقيقة الامر، فإن العوامل التي يعتبرها البعض نقاط قوة رآها آخرون على أنها نقاط ضعف (مثل النمو السريع في عدد المنظمات غير الحكومية في العراق) وهناك عوامل أخرى يمكن أن تكون في الوقت ذاته تهديدا وفرصة حسب الظروف (مثل المستوى العالي الحالي من التزام المانحين بتمويل حركة حقوق الانسان في العراق).

بناءً على هذه التوضيحات، فقد كانت الفرص والتحديات التالية بين تلك التي تم تحديدها أثناء النقاشات.

(1-3) الفرص:

- منظمات حقوق الانسان موجودة الان في جميع أنحاء العراق، بما في ذلك تلك المتخصصة في مجموعات/ قضايا معينة (مثل حقوق المرأة) وهي تعمل على الرغم من الصعوبات الحقيقية التي يواجهها العمل في العراق.
- تم في العراق تأسيس مجموعات ناشطين تمثل مهنا معينة مثل المحامين والصحفيين.
- ثقة عامة كبيرة في المنظمات غير الحكومية بأنها موثوقة (وخاصة فيما يتعلق بالانتخابات).
- مستويات قوية من المشاركة من قبل النساء العراقيات في عملية اتخاذ القرارات العامة.
- دعم منظمات حقوق الانسان الدولية (مالي ومعنوي).
- تنسيق دولي من قبل المانحين.
- موظفون مؤهلون ومتحمسون يؤمنون بمبادئ حقوق الانسان ومبدأ المنظمات الطوعية غير الربحية.
- الخبرة الكبيرة للمجموعات من كردستان-العراق، والتي عندها المقدرة على تنفيذ أعمالها بصورة متزايدة بواسطة السلطات العامة.
- الدعم المحتمل للمنظمات غير الحكومية من الهيئات الحكومية.
- استعداد المنظمات غير الحكومية للمشاركة في المعرفة والافكار وامكانيات عقد التحالفات بين العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية.
- الفرصة التي وفرتها الهياكل الحكومية الجديدة لمجتمع حقوق الانسان للتأثير على الامور.
- استلام الدعم المالي من القطاع العام العراقي.
- فرص المساهمة في عملية الانتخاب القادمة وصياغة دستور جديد.

(2-3) التحديات:

- ضمان استقلالية المنظمات غير الحكومية عن الحكومة و/أو الاحزاب السياسية و/أو قوى الاحتلال.
- التصدي للوعي العام المنخفض بحقوق الانسان وفهم عالميتها.
- تنوع احتياجات وأولويات حقوق الانسان الاقليمية.
- الاتهامات من قبل السلطات بأن حقوق الانسان تمثل أجندة "أجنبية"، وهي تستخدم بصورة ساخرة كجزء من إخضاع العراق، وخاصة عند تشجيعها من قبل قوى الاحتلال.
- العاملون الحكوميون وغير الحكوميين، من المتمردين الى قوات الاحتلال يهددون عمل حقوق الانسان من خلال استهداف اغتيال تخصصات معينة، ومصادرة المواد، ومنع الوصول الى عمليات تحقيق في مخالفات حقوق الانسان المزعومة... الخ.

- يقال أن جميع المنخرطين في الصراع الحالي يصنفون العاملين في مجال حقوق الانسان على أنهم "متعاونون مع الاعداء" عندما تسعى المنظمات غير الحكومية الى طرح أسئلة حول سلوكهم، ويختلف ذلك من منطقة لأخرى ومن وقت لآخر.
- هناك حاجة لدور داعم من قبل على سبيل المثال وزارة حقوق الانسان أو وزارة المرأة أو أحد مؤسسات حقوق الانسان الوطنية.
- هناك حاجة للمساواة بين الشمال والجنوب في المشاركة الحكومية مع مجتمع حقوق الانسان.
- الحاجة للأمن: إن ضرورة عقد برنامج عمان خارج العراق يفيد في التركيز على التحدي الامني الذي تواجهه المنظمات غير الحكومية في أداء أنشطتها بأمان. وكنتيجة جزئية للوضع الامني، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية تجد نفسها تعمل كمزودي خدمات بدلا من الهيئات الحكومية الفعالة في توفير حقوق الانسان.
- تدهور الوضع الامني (بما في ذلك التهديدات المحددة الموجهة الى الناشطات من النساء والى الناشطين من الطلبة).
- التهديدات من الحكومة/ الأحزاب السياسية.
- التعصب المتزايد.
- الحاجة الى التصدي للرأي العام حول المنظمات غير الحكومية – أولئك الذين يتلقون دعما ماليا من قبل منظمات دولية ينظر اليهم أحيانا على أنهم متعاونون.
- الحاجة الى التصدي لقضايا المجموعات المعارضة لحقوق الانسان والتي تشكل من نفسها منظمات غير الحكومية كتغطية لأنشطتها أو للاستفادة من وضع المنظمات غير الحكومية كوسيلة من وسائل أداء العمل التجاري بمنافع ضريبية.
- الحاجة لتحديد أهداف المنظمات غير الحكومية بوضوح.
- الحاجة للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية.
- الحاجة لتطبيق مبدأ عدم قابلية حقوق الانسان للتجزئة، مثل الاخفاق في معاملة احتياجات أساسية جدا (مثل السكن .. الخ) كحقوق الانسان.
- الحاجة لتمثيل المجموعات الضعيفة والمهمشة.
- الحاجة لتدريب متخصص أخذا بالاعتبار النقص الحالي في الخبرات/ القدرات/ الدراية الفنية لدى بعض المنظمات غير الحكومية.
- بعض المنظمات غير الحكومية تعمل على أساس المصلحة الذاتية، وتعمل فقط ضمن منطقة محددة ولمجموعة محددة.
- الحاجة الى مواد مكتوبة أساسية.
- الحاجة الى دعم مالي ومعدات وموارد.
- إن عملية دفع مياومات للمشاركين في التدريب قد أسس لثقافة أصبح بموجبها المشاركون يتوقعون الحصول على أموال مقابل المشاركة.

- المنظمات الدولية ليست على علم بجميع المنظمات غير الحكومية الموجودة، وبالتالي لا تتخرط في عملها جميعا.
- الحاجة الى تغطية اعلامية لقضايا حقوق الانسان الرئيسية والتصدي للتغطية الاعلامية السلبية.
- أنظمة اتصال وطنية ضعيفة.
- الحاجة للتصدي للقيود القانونية الجنائية بخصوص الصحفيين.
- الحاجة للتصدي لوجود قوانين الطوارئ التي تتعارض مع معايير حقوق الانسان الدولية، وسلوك العاملين الذين يرون أنفسهم على أنهم فوق القانون – سواء كانوا عراقيين أم دوليين.
- المنظمات الدولية ليست على علم بكامل نطاق المنظمات غير الحكومية الموجودة، وبالتالي لا تتخرط في عملها.

(4) التوصيات:

كان برنامج عمان خطوة أولية لما يجب أن يكون عملية مستمرة ومنسقة لدعم بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية العراقية في مجال حقوق الانسان. وان التحديات والفرص التي حددتها نماذج الطلبات والتي نوقشت في عمان تشكل الاساس لهذه التوصيات الاولية، والتي هي ليست شاملة بأي صورة من الصور. وهي موجهة لأولئك الذين يخططون للدعم المستقبلي لبناء القدرات لمنظمات حقوق الانسان غير الحكومية في العراق مثل المانحين ومنفذي البرامج.

ومن أجل تحقيق تأثير حقيقي ومستدام، يجب التخطيط لتنسيق مجد، ومعايير موحدة وملازمة طويلة الامد بواسطة الممولين الخارجيين وشركاء حقوق الانسان. ويجب أن يشمل الدعم ليس فقط المساعدات المالية وإنما أيضا التضامن السياسي الفعال مع المدافعين عن حقوق الانسان في العراق.

1-4) التنسيق:

1-1-4 من بين التحديات العديدة التي ووجهت في التصدي لواقع حقوق الانسان في العراق هو ذلك التدفق لأعداد كبيرة جداً من الفاعلين والحاجة لتجنب الازدواجية في تصميم وتنفيذ دعم بناء القدرات للمدافعين عن حقوق الانسان في العراق.

نوصي أن يتم تنسيق الدعم طوال دورة ادارة البرنامج، وهذا يشمل، على المدى القصير، عملية منسقة من تقييم الاحتياجات. وهناك حالياً عمليات تقييم احتياجات متباينة ومخصصة تجري وهي تستنزف الوقت والموارد من المنظمات غير الحكومية بسبب التكرار. وبالمثل، يجب أن يكون التنسيق منتظماً حتى يتم تجميع الدروس المستفادة من عمليات تقييم الاحتياجات والبرامج تلك. ويجب قيادة التنسيق بواسطة الخبرات الفنية العراقية والاقليمية والدولية في مجال بناء قدرات منظمات حقوق الانسان غير الحكومية.

وثمة أولوية في هذه المرحلة وهي تعزيز فهم الأدوار المميزة، ولكن التكميلية، لمنظمات حقوق الانسان غير الحكومية وكذلك الحكومة في ظل الديمقراطية. وفي هذا السياق، وبينما من الملائم أن تحتفظ وزارة مسؤولة بنظرة عامة رقابية على المنظمات غير الحكومية، فإن مجالات قضايا حقوق الانسان لم يتم التصدي لها بصورة كافية.. الخ، وهذا يجب أن يتم تناوله بعناية لضمان أن لا يصبح رقابة غير ملائمة لأنشطة مجتمع مدني شرعية. وحيث سيتم بذل الجهود لتقوية الحكومة المركزية المنتخبة حديثاً في العراق، يجب عدم حصول الالتباس مع تشجيع الاعتماد غير الملائم من قبل المنظمات غير الحكومية على سلطات الدولة. وعلى الرغم من السهولة الادارية في توجيه الدعم الى المجتمع المدني من خلال وزارة من الوزارات، فإن مشاكل أساسية تنشأ من كون وزارة ما، أو وجود مفهوم بأن مثل تلك الوزارة هي "حارس بوابة" التمويل للمجتمع المدني. هذا وان عملية تقييم الاحتياجات، وتمويل القرارات، والتقييم.. الخ لمنظمات حقوق الانسان غير الحكومية لا تعتبر من حيث المبدأ أدواراً ملائمة لوزارة من الوزارات في السياق العراقي. فكبداية يجب بناء الثقة لدى المنظمات غير الحكومية عن طريق تضمين مدخلات مستقلة ضمن عملية اتخاذ القرار التي تؤثر على المنظمات غير الحكومية والدعم الى المنظمات غير الحكومية يجب أن يسعى الى تشجيع التعاون الملائم بينها وبين الوزارات والهيئات المعنية الأخرى.

ثمة دور هام لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان يلعبه في مثل هذه العمليات. وقد باشر مؤخراً بمبادرة الترحيب بعقد اجتماع مشترك (مع وزارة حقوق الانسان العراقية) حول "وضع خريطة لأنشطة حقوق الانسان في العراق".⁽⁵⁾

وقد خصص الاجتماع للتصدي لاحتياجات الدعم لكل من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني ولكنه بني بوضوح على افتراض أن الوزارة قد أجرت عملية تقييم احتياجات قدرات في مجال حقوق الانسان.⁽⁶⁾ وبالنظر الى تحديات القدرات التي تواجهها الوزارة نفسها، فإن هذا يعتبر افتراضاً جوهرياً. فيما يتعلق باحتياجات المنظمات غير الحكومية، لم يكن المشاركون في برنامج عمان على وعي بأن عملية تقييم لاحتياجاتهم قد أجريت ولم يكن عندهم علم باجتماع جنيف. وقد كتبوا الى مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان للتعبير عن قلقهم بالنسبة للفرصة التي تبدو ضائعة بالنسبة لعملية تشاركية. وإن مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان والوكالات الحكومية المختلفة الأخرى لديها وزارات عراقية كنظراء رئيسيين في مجال بناء القدرات الحكومية. ولكن صدرت توصية باعطاء الاعتبار لتحديد أو تطوير القنوات غير الحكومية لدعم منظمات حقوق الانسان غير الحكومية في العراق (انظر ادناه).

2-4 مصداقية المانحين:

هناك حاجة الى عناية من نوع خاص لضمان أن المانحين لا يقومون بفرض أجندة حقوق الانسان في العراق ولا ينظر اليهم على أنهم كذلك. لأن ذلك قد يعطي مفعولاً سلبياً اذا ما اخذنا حقيقة الوضع السياسي حيث موضوع حقوق الانسان والتحول الى الديمقراطية في العراق يواجه تحدياً على أساس أنه أجندة "أجنبية". ويجب أن يظهر الدعم على أنه يستند الى الالتزام ببنية حسنة بموضوع التغيير الايجابي نحو حقوق الانسان. وهذا يعتبر هاماً بشكل خاص بالنسبة لمصداقية تمويل حقوق الانسان الذي تقدمه الدول المحتملة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهناك عدد من الطرق للعمل نحو تحقيق ذلك منها:

⁵ مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان، جنيف، سويسرا، 13-14 كانون الأول 2004، البرنامج المؤقت والمذكرة الموجزة حول خلفية الاجتماع. "مكتب الامم المتحدة للمفوض السامي لحقوق الانسان أراد أن يؤكد على دوره في العمل كنقطة محورية للجهات المعنية المختلفة في مجال حقوق الانسان في العراق. وقد تم دعوة الحكومات المانحة المعنية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وأطراف المجتمع المدني الأخرى المنخرطة في أنشطة حقوق الانسان في العراق لحضور الاجتماع لمناقشة مساهمات كل منها في العراق."

⁶ على سبيل المثال، الجلسة 4: "تقوية نظام حماية حقوق الإنسان الوطني - مع التركيز على المجتمع المدني". تشير مذكرة الإيجاز الى أن "الاجتماع قد تم تنظيمه بالتشاور الوثيق مع وزارة حقوق الإنسان العراقية. وليس القصد من الاجتماع هو تحديد الحاجات العراقية، وإنما يفترض أن عمليات تقييم مثل تلك الحاجات قد تم تنفيذها مع الجهات المعنية العراقية. وسيتبادل المشاركون في الاجتماع الآن المعلومات حول كيفية التصدي لتلك الاحتياجات".

الدراسة المبكرة لمدونة سلوك خاصة بالمانحين، وهذا يجب أن يبنى على الخبرات في أماكن أخرى، وأن يقوم باعداد ذلك لجنة مشتركة من ممثلي المجتمع المدني وممثلي المانحين. وأن يشمل آليات للمراقبة والتوسط حيثما نشأت نزاعات فيما يتعلق بالبرامج. هذا المحتوى يجب تأسيسه على مبادئ حقوق الانسان ذات الصلة الأكبر، بما في ذلك المعايير الدنيا المعترف بها من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة في قرارها حول المدافعين عن حقوق الانسان، بما في ذلك الاعتراف الأساسي بـ "حق ومسؤولية الأفراد والمجموعات والمؤسسات على دعم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وزيادة المعرفة بها على المستويات الوطنية والدولية."⁽⁷⁾

- تأكيد الثقة بأن التمويل الخارجي بحد ذاته لا يؤثر على استقلالية المنظمات غير الحكومية بواسطة آليات تمويل البرنامج مثل مجموعات استشارية أساسية تشمل عراقيين موثوقين وأفراد ومؤسسات دولية.
- التأكيد بأن دعم المانحين يعزز فهماً بالتوافق فيما بين الاسلام ومعايير حقوق الانسان المعترف بها دولياً.
- التأكيد أن تمويل المدافعين عن حقوق الانسان في العراق من قبل الدول المحتلة ترافقه جهود ملحوظة في منع ومحاربة أية حصانة فيما يتعلق بأية مخالفات لحقوق الانسان من قبل قوات هذه الدول نفسها. والطريقة الأكثر فاعلية لدعم جهود منظمات حقوق الانسان غير الحكومية في العراق هو أن تقوم القوى المحتلة نفسها باظهار التزامها بحكم القانون بشكل واضح.

3-4 مصادقية المنظمات غير الحكومية:

ويجب أن يكون الدعم مشروطاً بالنسبة للشركاء بصورة واضحة بحيث يكونوا فعلاً غير حكوميين وملتزمين بعالمية حقوق الانسان وعدم قابليتها للتجزئة، كما يجب أن يكون المدافعون عن حقوق الانسان أنفسهم ممن يحترمون معايير حقوق الانسان ويحترمون حقوق أولئك الذين يعملون معهم، وكذلك فيما يتعلق بعدم التمييز .. الخ.

يجب نشر مبادئ إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة حول المدافعين عن حقوق الانسان بحيث تصبح معروفة على نطاق واسع في العراق والى الجمهور ككل، والسلطات المحلية والإقليمية والوطنية وكذلك الى القوى الامنية العراقية والمحتلة. ونوصي بأن يتبنى المانحون صراحة ذلك الاعلان كدليل لهم في تحديد الشركاء الملائمين.

- واذا ما أخذنا بالاعتبار الاستقطاب الموجود في المجتمع العراقي، فإن منظمات حقوق الانسان غير الحكومية ستواجه تحديات حقيقية في تطوير اعادة نظر للعلاقة مع الأنداد. ومع ذلك، يجب تشجيعها على دراسة وضع مدونة سلوك طوعية لأية منظمات حقوق انسان غير حكومية ناشطة

⁷ الاعلان حول حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وأعضاء المجتمع في ترويج وحماية حقوق الانسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، قرار الجمعية العمومية رقم 144/53 أ/أر.بي.اس/144/53، 8 آذار 1999.

في العراق (أكثر تحديدا من المدونة التي تغطي المجتمع المدني الاوسع)، تكون مرتبطة ربما بعملية وضع مدونة السلوك المقترحة الخاصة بالمانحين.

- يجب أن يقتصر الدعم على منظمات حقوق الانسان غير الحكومية بالمعنى الكلاسيكي التقليدي، وهناك حاجة الى فهم شمولي لقضايا حقوق الانسان والمدافعين عن حقوق الانسان بحيث يتم توفير الدعم لكل أولئك الذين يشكلون محورا أساسيا في ضمان احترام حقوق الانسان. ويجب اعطاء اهتمام خاص في هذا الخصوص الى النقابات العمالية، والمعلمين، والصحفيين، والمختصين في المجال الطبي ... الخ.
- ويجب توخي اليقظة عند تقديم الدعم الى المجموعات التي ليست لها اولوية لأنها ليست ذات شعبية أو ينقصها التمكين وكذلك الى المسائل التي تكون نتائج حقوق الانسان بالنسبة لها غير مفهومة بشكل صحيح (من قبل المانحين أو المجتمع المدني العراقي).⁽⁸⁾

4-3-2 يجب تشجيع المراقبة المستقلة والمنظمة لعمل وتأثير تسجيل المنظمات غير الحكومية والاجراءات ذات العلاقة التي تحكم المنظمات غير الحكومية العراقية. وحيثما تم التعرف على وجود تأثيرات سلبية غير مقصودة، يجب اقتراح وتشجيع اجراء تغييرات لتحسين اطار العمل التنظيمي.

4-3-3 ويجب أن يتكامل الدعم المقدم الى المدافعين عن حقوق الانسان مع الدعم الذي يستهدف زيادة الوعي العام بحقوق الانسان والحاجة له والاعتراف بالدور المشروع للمدافعين عن حقوق الانسان. وعملية زيادة الوعي هذه تتضمن أنشطة يوجد للمدافعين عن حقوق الانسان أنفسهم، ووسائل الاعلام، والتربويين، والسلطات الحكومية دوراً أساسياً تلعبه فيها.

4-4 الدعم المصمم خصيصا:

4-4-1) رغم أن المنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العراق بحاجة الى الدعم من مختلف الانواع، يجب على المانحين أن لا يقيدوا دعمهم بالمنظمات غير الحكومية العراقية الأكثر رسوخا أو المتركزة في مناطق مثل الشمال وبغداد، الأمر الذي يشجع انتشار فكرة وجود نخبة من المنظمات غير الحكومية يهملها ارضاء المانحين. ان خطورة أن يجد المانحون أنفسهم ينتافسون الى الوصول الى عدد محدود من المنظمات غير الحكومية ذات القدرات الادارية واللغوية لتلبية متطلبات المانحين الاجرائية يثير قلقا يتعلق بالقدرة على الاستيعاب والاعتماد على المانحين والاستدامة. فإذا ما أخذنا حقيقة أن العديد من المنظمات غير الحكومية العراقية

⁸ من واقع مئة نموذج طلب تم استلامها كجزء من عملية الاختيار لبرنامج عمان، لم يحدد أي منها أولويات لقضايا مثل إعادة إدخال عقوبة الاعدام، أو مضامين حقوق الانسان لعمليات الخصخصة الحالية في العراق، أو العراقيين المحتجزين خارج العراق ... الخ.

هي كمية غير معروفة نسبياً، ومع عدم وجود سجل تتبع لإدارة المشاريع، فإن التمويل في سياق المجتمع المدني في العراق يجب الاقرار من قبل المانحين بأنه ينطوي على نسبة عالية من المخاطرة مما هو مقبول عادة للمانحين ولدافعي الضرائب التابعين لهم. وبينما توجد ثمة حاجة للتنسيق والتخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني للتصدي للازدواجية/الفجوات في الدعم المقدم الى منظمات حقوق الانسان غير الحكومية في العراق، فإن الاختلافات الواسعة في الخبرة حسب المناطق (مثل الشمال – الجنوب)، والموقع (حضري – ريفي) والنوع الاجتماعي، والايديولوجيا .. الخ، تعني أن هناك حاجة لاتباع منهج التخطيط المصمم خصيصاً – وليس التخطيط "الذي يناسب جميع الاحجام". بناء على هذا:

- يمكن تمويل المنظمات غير الحكومية لتنفيذ أنشطة تجريبية رائدة، تحت مظلة ودعم شريك معين يتم تسميته من المنظمات غير الحكومية العربية أو الاقليمية أو الدولية، يقوم بتوفير التوجيه والارشاد في تطوير خطط العمل، وتنفيذ عمليات التحليل القانوني للنتائج .. الخ.
- المتطلبات الاجرائية وكذلك المتعلقة بالتقارير يجب أن تكون محور تركيز الدعم المحدد الى منظمات حقوق الانسان غير الحكومية الجديدة أو الأقل تطوراً.
- القدرة على الهضم والاستيعاب للعديد من منظمات حقوق الانسان غير الحكومية في العراق هي غالباً متدنية لذا يجب أن تكون مخططات المنح الصغيرة مثل "مبلغ يمثل بذرة" إحدى الخيارات المطروحة.
- يجب أن يقتصر دعم المانحين الى المنظمات غير الحكومية العراقية على تمويل أنشطتها. في هذه المرحلة من تطورها، فإن العديد من المنظمات غير الحكومية العراقية، إن لم يكن معظمها، تحتاج الى الأموال لتغطية تكاليف التشغيل (مثل الاتصالات، والنقل، المقرات، المعدات، أجهزة تكنولوجيا المعلومات، الموظفين). ويجب أن تكون البرامج التي تنصدي تحديداً لمثل هذه الاحتياجات مكتملة لغيرها ممن تكون أكثر تقييداً فيما يخص مثل هذه التكاليف.

4-4-2) يجب أن يشجع الدعم التحالفات والمشاريع المشتركة حيثما كان ذلك مجدياً مثل تشكيل مجموعات مشتركة من المنظمات غير الحكومية وكليات الحقوق، أو المنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية.. الخ، بالاضافة الى المزايا الواضحة من بناء الشبكات فإن هذا قد يعزز المساءلة.

4-4-3) يجب التنبيه لضمان أن دعم المانحين لمشاريع منظمات حقوق الانسان غير الحكومية لا يؤثر على عمل المؤسسات الرئيسية الاخرى عن طريق استنفاد المواهب من الجامعات والحكومة المحلية .. الخ.

4-4-4) هناك أولوية بأن يأخذ الدعم المقدم الى المدافعين عن حقوق الانسان بعين الاعتبار النطاق الكامل للأنشطة المشروعة التي يمكن تنفيذها سواء فيما يتعلق بالمدافعة، أو تنفيذ الحملات، أو الرقابة والرصد، أو المقاضاة. الخ، وليس فقط التعليم أو التدريب. وبالمثل، فإن الدعم المقدم الى المدافعين عن حقوق الانسان يجب أن لا ينتج عنه قيامهم بالتوسل الى الدولة كمقدمي خدمات أو تقديم الاعمال الخيرية بدلاً من ضمان الاحترام لحقوق الانسان. وفي الوقت ذاته، يجب تعزيز تضافر الجهود عن طريق التخطيط للبرامج التشاركية على المستوى المحلي والتي تشمل مخاوف السلطات المحلية (جانبا "العرض" من حقوق الانسان) ومخاوف مؤسسات حقوق الانسان في المجتمع المدني (جانبا "الطلب"). وإن مثل هذه البرامج المشتركة عند تعريفها بالشكل الصحيح سوف تعزز العلاقات العملية وفي الوقت ذاته تعزز الفهم للأدوار الخاصة بكل طرف.

4-5) اهتمامات أمنية:

4-5-1) هناك خطر كبير بأن يخاطر المدافعون عن حقوق الانسان ويصبحون عرضة لمخاطر غير مقبولة تمس سلامتهم وسلامة أولئك العاملين معهم مثل الضحايا، والشهود من أجل تنفيذ التزاماتهم تجاه المانحين بالنسبة للمشاريع.

- يجب تشجيع المنظمات غير الحكومية على أن تكون منفتحة وشفافة بالنسبة لمخاوفها الأمنية وأن تذكر للمانحين العوامل التي تجعلها غير آمنة في تنفيذ أنشطة المشاريع المتفق عليها.
- يجب تقديم الدعم للمنظمات غير الحكومية في مجال التدريب الأمني، وتطوير الاجراءات وكذلك تزويدها بالمعدات، وتكاليف أمن المنشآت، والمعدات، والبيانات .. الخ.
- يجب اعطاء أولوية لتبادل الخبرات مع المنظمات غير الحكومية العاملة في ظروف مماثلة في أماكن أخرى في المنطقة، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية المتخصصة في تقديم الدعم بخصوص القضايا الأمنية.

4-6) حق المشاركة:

4-6-1) حق المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياة المرء هو أولاً عنصر جوهري في الكرامة الانسانية ومفتاح التمكين – الأساس الذي يمكن بموجبه تحقيق التغيير. إنه يشكل وسيلة للتمتع بحقوق الانسان وهو أيضاً بحد ذاته يشكل حق من حقوق الانسان.⁽⁹⁾

المشاركة تتعلق أساساً بالسيطرة: من يتخذ القرارات، وأين، وكيف. إن تمكين تلك المجموعات المستتاة هو المفتاح لتحقيق التغيير المستدام في مجال حقوق الانسان، بما في ذلك ازالة الفقر. وإن الدعم المستقبلي للمدافعين عن حقوق الانسان في العراق يثير قضايا احترام هذا الحق بالمشاركة من قبل الدولة، ومن قبل قوات الاحتلال، ومن قبل المتمردين، وكذلك من قبل الجهات الدولية المتدخلة في العراق والتي تتم باسم تحسين وضع حقوق الانسان.

4-6-2) لا تقتصر المشاركة ذات المعنى على الاقتراع في الانتخابات، وإنما هي عملية دمج مستمرة كما أنها تركز على كل من الوقت والموارد وهذا يجب أن ينعكس في عملية توزيع الموارد. فهي تشمل:

- البحث بنشاط عن أصوات أولئك الذين يحملون وزناً معنوياً أكبر في العراق (ليس فقط بعض المنظمات غير الحكومية في بغداد أو كردستان العراقية)، ومن ثم ضمان أن هذه الأصوات مسموعة ولها تأثير حقيقي.
- ضمان المشاركة في تشخيص المشكلات التي يجب التصدي لها؛ تصميم التدخلات الدولية وتقييم التأثير على حقوق الانسان لمثل تلك التدخلات.
- ادراك أن المشاركة حتى تكون ذات معنى فإنها يجب أن تتبع مبادئ التوجيه الرئيسية؛ وكذلك مدخلات على المستوى المحلي والدولي، والمشاركة كعملية مستمرة، وعدم التمييز وتيسير سبل الوصول الفاعل الى المعلومات. مثل هذه المشاركة ذات المعنى لا "تحدث" هكذا ببساطة، وإنما يجب التخطيط لها بفاعلية كجزء من المرحلة الانتقالية في العراق، حتى عندما لا تكون متوقعة أو مطلوبة. وهكذا فإن نوعية المشاركة في المناقشات الرئيسية – وأكثرها عجلة هو صياغة الدستور، يشكل قضية مركزية. وإن

⁹ انظر **حق المشاركة في مجال حقوق الانسان الدولية**، الشبكة الدولية لحقوق الانسان (مناقشة السياسات). ان المشاركة هي مفهوم مركب ومستعرض متأصل في معظم قوانين حقوق الانسان الدولية، بما في ذلك: حق التعبير، والاتحاد، والتجمع، وحق التعليم، وتلقي المعلومات وافشائها، وتقرير المصير، والتزام الدول الأعضاء بجعل التزاماتهم المتعلقة باتفاقية حقوق الانسان معروفة على نطاق واسع، وكل ذلك قائم على مبدأ عدم التمييز. كما يشار الى المشاركة بطرق محددة تشمل: الاعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة 21 – حق المشاركة في الحكومية، وإرادة الشعب كأساس لسلطة الحكومة، وحق الاقتراع)؛ والعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية (المادة 25 – حق المشاركة في انتاج الشؤون العامة، الاقتراع)؛ واتفاقية حقوق الطفل (المادة 12 من مبادئها الأساسية احترام وجهات نظر الطفل، والمادة 15 "الفضاءات الآمنة" التي يمكن التعبير عنها فيها)؛ واتفاقية الغاء التمييز ضد المرأة (مشاركة البنات في مبدأ "الاعتبار الأعلى" بينما المادة 14 تشير الى مشاركة المرأة الريفية في الحياة العامة والسياسية في مجتمعاتها، وتحديداً في تصميم وتنفيذ التخطيط التنموي).

ضمان احترام حق المشاركة يوفر مجموعة من التحديات حيث يكون المجتمع المدني ممزقا بصورة كبيرة. ومع ذلك فإن الحاجة الى توفير الدعم للمشاركة الفاعلة تكون مطلوبة تحديداً بدرجة قصوى عندما يكون المجتمع المدني ضعيفاً.

- يجب توفير الدعم لضمان المشاركة ذات المعنى في عملية صياغة الدستور، من خلال المؤتمرات، وحملات المنظمات غير الحكومية والاعلام .. الخ. وهذه يجب أن تبنى على الخبرة في دول أخرى حيث ساهمت فيها المنظمات غير الحكومية بفاعلية في صياغة الدستور مثل جنوب أفريقيا. ويجب أن لا تقتصر المعلومات المقدمة من المدافعين عن حقوق الانسان على صياغة قسم "وثيقة حقوق" في الدستور، إذا ما أخذنا بالاعتبار أن من نقاط القلق المركزية ستكون آليات/ هياكل تنفيذ أية وثيقة حقوق.
- وبصورة مكافئة، يجب عند تقديم الدعم إعطاء أولوية للمشاركة في حوار وطني حول ما إذا كان بإمكان مؤسسات حقوق الانسان العراقية الجديدة أن تلعب دوراً ايجابياً وكيفية ذلك. فالتجارب في المناطق الأخرى تبرز أن نقص المعلومات المبدئية في مثل هذا التخطيط و"تملك" مثل تلك اللجان ومحققى الشكاوى بخصوص حقوق الانسان .. الخ، يمكن أن ينتج عنه عدم ثقة من قبل المجتمع المدني. وإن الافتراضات المتعلقة بالجدارة في مثل تلك المؤسسات يجب أن لا تتجاهل أولوية أن المدافعين عن حقوق الانسان يجب اقناعهم بهذه الجدارة (حيثما تم اثباتها) والحاجة الى الوضوح فيما يتعلق بالوظائف ذات العلاقة .. الخ.

7-4) تشكيل شبكات المنظمات غير الحكومية:

- 4-7-1) إن وجود "مساحة" للمدافعين عن حقوق الانسان حتى يعبروا عن ويناقشوا وجهات النظر المختلفة فيما بينهم في مناخ ايجابي وأكاديمي يعتبر بحد ذاته هاما جدا في السياق الحالي.
- فالخيارات تشمل الدعم لعمليات المشاورة المحلية التي تقودها المنظمات غير الحكومية لتحديد الاولويات والحلول المقترحة، والقيام أثناء العملية بتعزيز المعرفة حول طبيعة وضع حقوق الانسان ومنظمات حقوق الانسان غير الحكومية (التدريب، التقارير الاعلامية/ المقابلات، برامج التلفاز والاذاعة، المنافسات في كتابة المقالات بين الطلبة.. الخ).
 - إن عقد مؤتمر سنوي للمدافعين العراقيين عن حقوق الانسان بهدف الجمع بين العراقيين ونظرائهم من المنطقة العربية يمكن أن يساعد في التشبيك والمشاركة بالمؤهلات والخبرات دون الحاجة الى أن تكون هناك شبكة رسمية. ويمكن تكييف ومهائة نماذج مختلفة لمثل تلك المؤتمرات من مناطق أخرى.
 - يجب أن يؤخذ الدعم بالاعتبار لتمكين المدافعين العراقيين عن حقوق الانسان لتطوير مواقف مشتركة وحضور مناسبات حقوق إنسان دولية لتقديمها/ التأثير على الآخرين الحاضرين مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان.. الخ.

4-8) تنسيق التدريب والمواد:

- 4-8-1) لقد بدأ تدريب المدافعين العراقيين عن حقوق الانسان بما في ذلك "تدريب المدربين". وإذا ما تم تكرار التجربة في المناطق الأخرى، فمن المحتمل أن يشمل ذلك آلاف الناس المدربين في سياق مئات ورش العمل المخصصة وبالقليل من الانسجام وبتكرار كبير وبوجود مدافعين عن حقوق الانسان ينفقون وقتا كبيرا أكثر من المطلوب في تدريب عام. يجب توفير "غرفة مقاصة" تتولى تنسيق عمليات التدريب على حقوق الانسان تهدف الى التصدي للدروس التي تمت الاستفادة منها من مواقع مماثلة في أماكن أخرى وتتولى تنفيذ وظائف مثل:
- تخطيط التدريب على أساس التقييم المنتظم للاحتياجات.
 - التعرف على الأشخاص المرجعيين الذين تتم التوصية بهم.
 - توفير الفرق المتنقلة من مدربي المدربين كإسناد للمدربين الجدد.
 - توفير مصدر مرجعي حول أفضل الممارسات في مجال التدريب على حقوق الانسان لكل من منظمات حقوق الانسان غير الحكومية والجهات الحكومية المسؤولة عن التدريب على حقوق الانسان (مثل الشرطة، والسلطات المحلية).

- توفير نقطة تجميع محورية للمواد المرجعية ووحدات التدريب لتحقيق التوفير الاقتصادي عن طريق إتاحة هذه المواد والوحدات للمشاريع والمنظمات غير الحكومية الأخرى. تحديد مواد حقوق الانسان الأساسية وكذلك المواد الأساسية المتعلقة بإدارة المنظمات غير الحكومية، والأمور الإدارية، والأمن، وجمع الأموال .. الخ، المتوفرة باللغة العربية وتنسيق اجراء الترجمات اللازمة.⁽¹⁰⁾
- توثيق من تم تدريبهم وعلى ماذا .. الخ، على شكل قاعدة بيانات تتيح للمنظمات غير الحكومية التعرف على المدربين لتقديم تدريب لاحق وتعزيز الاتصالات مع كليات الحقوق والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة باحتياجات التدريب للمنظمات غير الحكومية.
- تنظيم التدريب الدوري في العراق (المدارس الصيفية .. الخ) كوسيلة بناء قدرات المنظمات غير الحكومية وتشجيع بناء الشبكات بين المنظمات غير الحكومية.

4-8-2) بالإضافة الى بيت المقاصة للتدريب المذكور، يجب الأخذ بالاعتبار تقديم التدريب الى مراكز البحث والموارد (بعضها قد يستند الى المؤسسات التربوية ومراكز التوثيق الموجودة حالياً). وهذه سوف تخدم كموارد لمنظمات حقوق الانسان غير الحكومية وتشجع الأكاديميين والطلاب على الانخراط في أنشطة المنظمات غير الحكومية. مثل هذه المراكز يمكن أن تركز على قطاعات/قضايا مختارة (مثل العدالة الجنائية) أو مجموعات محددة (مثل الأقليات أو المرأة/الطفل). ويمكن أن تشمل مثل هذه المراكز مواد مرجعية، وأماكن لقاء ومعدات تدريب وأن تكون متاحة للمنظمات غير الحكومية.

4-8-3) وبالمثل، فإن المشاركة المستهدفة من قبل المدافعين العراقيين عن حقوق الانسان في دورات التدريب للمنظمات غير الحكومية فيما وراء البحار لها دور تلعبه في الوقت الراهن، فإن تقديم الطلبات في مثل هذه الدورات من قبل المنظمات غير الحكومية العراقية يستند الى سهولة الدخول الى الانترنت، والى توفر مهارات لغوية واتصالات

أكثر من كونها عملية منظمة لتحديد الأشخاص الأكثر ملاءمة للدورات الملائمة.⁽¹¹⁾ ويجب ربط المشاركة في مثل هذه الدورات بتطوير وتشكيل كادر من مدربي المنظمات غير

¹⁰ كجزء من برنامج عمان فإن الشبكة الدولية لحقوق الانسان تعمل على تجميع مواد حقوق انسان أساسية لموقع على الانترنت باللغة العربية حول حقوق الانسان وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الوثائق وعناوين مواقع على الانترنت. وفي ضوء الصعوبات الحالية التي يواجهها الدخول الى الانترنت في العراق وتكاليف التحميل، فقد تم اتخاذ قرار مع المركز الثقافي البريطاني لانتاج نسخة سي دي روم سيتم توزيعها عبر المشاركين في برنامج عمان ومعارفهم. ويهدف هذا القرص (ال سي دي روم) لاحداث توازن بين الحاجة المباشرة لمواد أساسية وعملية تجميع مواد مستمرة أكثر شمولية.

¹¹ على سبيل المثال دورات قصيرة حول حقوق الانسان مدتها فصل دراسي في المملكة المتحدة في جامعات نوتنغهام وبيرمينغهام؛ وكذلك مجموعة من الدورات والمدارس الصيفية القصيرة حول حقوق الانسان (باللغة العربية) توفرها

الحكومية بمشاركين يتم اختيارهم وتعليمهم ليكونوا في موقع يؤهلهم للعودة الى تقديم التدريب الى الآخرين.

4-8-4) دعم البعثات التدريبية والدراسية الداخلية مع المنظمات غير الحكومية الاقليمية والدولية: وهذه تكاد تكون الوسيلة الأكثر فاعلية إن كانت خطة منظمة يتم وضعها مع المنظمات غير الحكومية المعنية بالتدريب. يجب أن يتوفر لدى المنظمات غير الحكومية المضيفة شروط مرجعية واضحة وأن يدفع لهم مقابل وقتهم وإشرافهم على طلاب الدراسة الداخلية. وإن خطة منظمة سوف تهدف الى ضمان وضع المبعوث الداخلي الملائم في المنظمة غير الحكومية الملائمة... الخ. وفي الوقت ذاته، فإن المبعوثين من خارج العراق يمكن تمويلهم ليكونوا مسؤولين عن المشاركة في منظمات حقوق انسان غير حكومية عراقية للمساعدة في عمليات بناء الشبكات الدولية، وتحليل حقوق الانسان... الخ.⁽¹²⁾

(5) الخاتمة:

كما تم التأكيد عليه خلال هذا التقرير، فإن برنامج عمان كان بمثابة الخطوة الأولى لما يجب أن يكون عملية أطول مدى وأوسع لمساعدة منظمات حقوق الانسان غير الحكومية العراقية في تحديد احتياجاتها في بناء القدرات. وهذه العملية يجب تعميمها وتوسيعها بصورة منتظمة بالتنسيق مع المجموعة الواسعة من الشركاء المعنيين. سيتم توزيع هذا التقرير باللغتين العربية والانجليزية للمشاركين في برنامج عمان، والى مقدمي الطلبات الآخرين، والى وزارة حقوق الانسان العراقية، والى (DFID) والمركز الثقافي البريطاني، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، والمفوضية الأوروبية، وكالات التنمية والسفارات في العراق ومنظمات حقوق الانسان الدولية والاقليمية. والأمل معقود بأن تساهم هذه التوصيات الأولية بانعكاساتها على عملية بناء القدرات التي تقوم بتنفيذها الجهات الفاعلة المشاركة في تقديم الدعم لحقوق الانسان في العراق وكذلك المدافعين العراقيين عن حقوق الانسان أنفسهم.

المنظمة غير الحكومية الكائنة في جنيف وهي الخدمة الدولية لحقوق الانسان، وكذلك المعهد العربي لحقوق الانسان؛ بالإضافة الى دورات دراسة عن بعد مثل تلك التي يقدمها اتحاد التنقيف بحقوق الانسان.

¹² على سبيل المثال خريجي درجات الماجستير في حقوق الانسان. بالإضافة الى بناء قدرات الأفراد المعنيين فإن مثل هذه البعثات الدراسية والتدريبية الداخلية يمكنها أن تساهم أيضا في بناء الشبكات بين المنظمات غير الحكومية.

الشبكة الدولية لحقوق الإنسان هي منظمة غير
حكومية يقع مقرها الرئيسي في أيرلندا. توفر
الدعم للذين يسعون إلى تطوير طرق في عملهم
مبنية على حقوق الإنسان.

الشبكة الدولية لحقوق الإنسان
جلينبوي هاوس
أولد كاسل
كو ميث ، أيرلندا
www.ihrnetwork.org